

مورغان ستانلي يرفع تقديرات وصول الدولار إلى 52 جنيها ويحذر من فجوة تمويلية بـ 7 مليارات



السبت 15 أغسطس 2026 12:20 م

كشف بنك مورغان ستانلي في تقرير حديث أن الوضع الخارجي لمصر أظهر مرونة أكبر من المتوقع، مقدرا تحرك الدولار بين 50 و52 جنيها، مع توقع فجوة تمويلية بقيمة 7 مليارات دولار وسط تحديات الاقتصاد المصري

وبالتالي، أعاد التقرير فتح ملف قدرة الاقتصاد على تحمل الضغوط المتراكمة، في وقت يعاني فيه المواطنون من ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية، بينما تستمر الحكومة في الاعتماد على تدفقات خارجية لتغطية احتياجات مالية متزايدة

كما أن رؤية البنك الإيجابية لم تمنع الإشارة إلى مخاطر قائمة، أبرزها استمرار التضخم وارتفاع الفائدة وجذب الأموال الساخنة، وهي عوامل يرى منتقدون أنها تعكس هشاشة النمو واعتماده على حلول قصيرة الأجل

غير أن الحديث عن مرونة التدفقات المالية لا يخفي وجود أعباء كبيرة، بعدما قدر التقرير وصول عجز الحساب الجاري إلى 17 مليار دولار، مع ارتفاع الاحتياجات التمويلية إلى مستويات تضغط على الموارد المتاحة

علوة على ذلك، أوضح البنك أن ارتفاع أسعار النفط يمثل تحديا إضافيا بسبب اعتماد مصر على الاستيراد، حيث توقع وصول عجز ميزان الطاقة التجاري إلى 23 مليار دولار، ما يزيد الضغوط على العملة الأجنبية

ومن ثم، ربط التقرير بين استمرار تدفقات التحويلات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وبين قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات، متوقعا وصول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 13 مليار دولار خلال السيناريو المطروح

بناء على ذلك، يرى مراقبون أن الاعتماد المتزايد على الاستثمارات الخارجية والأموال الساخنة يظل محل قلق، خصوصا مع احتمالات خروج تلك الأموال عند تغير الظروف العالمية أو تراجع جاذبية أسعار الفائدة المحلية

لذلك، فإن التوقعات الجديدة لمورغان ستانلي تحمل جانبين متناقضين، الأول يتعلق بقدرة مؤقتة على امتصاص الضغوط، والثاني يكشف استمرار فجوات هيكلية تحتاج إلى حلول إنتاجية طويلة الأمد

في المقابل، يؤكد الخبير الاقتصادي محمد أبو باشا أن استقرار مصادر العملة الأجنبية خلال الفترة الحالية يمثل عاملا داعما، لكنه يشير إلى أهمية تحسين الإنتاج والصادرات لتقليل الاعتماد على التمويلات الخارجية

علوة على ذلك، يوضح أبو باشا أن استمرار الفائدة المرتفعة قد يدعم تدفقات المستثمرين قصيري الأجل، لكنه يرفع تكلفة الاقتراض ويضع ضغوطا إضافية على الموازنة العامة والقطاع الخاص

غير أن التحسن النسبي في المؤشرات الخارجية لا يعني انتهاء المخاطر، خاصة مع استمرار ارتفاع الاحتياجات الدولارية وتزايد الالتزامات المالية، وهو ما يجعل أي صدمة خارجية أكثر تأثيرا على الاقتصاد

كما أن الخبير الاقتصادي هاني جنية يرى أن تحسن التدفقات الأجنبية لا يكفي وحده، مشددا على ضرورة معالجة أسباب ضعف الإنتاجية وزيادة تنافسية الاقتصاد بدلا من الاعتماد المستمر على الموارد الطارئة

لزيادة قدرة الاقتصاد على الصمود، تحتاج القاهرة إلى توسيع قاعدة الإنتاج وتنويع مصادر النقد الأجنبي، لأن استمرار الاعتماد على التحويلات والاستثمارات المتغيرة قد يجعل الاستقرار المالي مرتبطا بعوامل خارجية

ومن ناحية أخرى، يشير جنينة إلى أن سعر الصرف المرن يساعد على امتصاص الصدمات، لكنه يحتاج إلى بيئة اقتصادية أكثر قدرة على جذب استثمارات حقيقية وليس مجرد تدفقات مالية قصيرة الأجل

كما أن الخبير الاقتصادي هاني توفيق يؤكد أن الاقتصاد يحتاج إلى إعادة ترتيب الأولويات، معتبرا أن جذب الاستثمار طويل المدى يتطلب إصلاحات أعمق من مجرد رفع أسعار الفائدة

وبالتالي، فإن التحدي الأكبر يبقى في تحويل التدفقات الأجنبية إلى مشروعات إنتاجية توفر فرص عمل وتزيد الصادرات، بدلا من استخدامها فقط لسد فجوات التمويل وسداد الالتزامات المتراكمة

فجوة التمويل تتسع

لذلك، كشف التقرير أن الفجوة التمويلية المتوقعة تبلغ 7 مليارات دولار بعد مقارنة الاحتياجات بالموارد، مع إمكانية تغطية جزء منها عبر التمويلات الدولية والأصول الأجنبية، وفقا للسيناريو الذي وضعه البنك

علاوة على ذلك، فإن انخفاض الاحتياطيات الأجنبية إلى 52 مليار دولار في السيناريو المتوقع يثير تساؤلات حول قدرة الاقتصاد على مواجهة أزمات مفاجئة، خصوصا مع استمرار ارتفاع تكلفة الواردات الأساسية

ومن ثم، يرى خبراء أن معالجة العجز التجاري والطاقة أصبحت ضرورة ملحة، لأن استمرار الفجوة بين الواردات والصادرات يفرض ضغوطا مباشرة على العملة المحلية وعلى مستويات الأسعار

غير أن الحكومة تراهن على تحسن السياحة والتحويلات والاستثمارات الجديدة، بينما يرى منتقدون أن هذه المصادر تحتاج إلى بيئة أكثر استقرارا وإنتاجية حتى تتحول إلى قاعدة اقتصادية مستدامة

رهانات الفائدة والعملات

كما أن بقاء أسعار الفائدة المرتفعة يمثل سلاحا ذا حدين، فهو يجذب المستثمرين الباحثين عن عوائد مرتفعة، لكنه في الوقت نفسه يزيد تكلفة التمويل ويضغط على النشاط الاقتصادي المحلي

وبالتالي، فإن استمرار جذب الأموال الساخنة يبقى مرتبطا بثقة المستثمرين في قدرة الاقتصاد على الحفاظ على التوازن النقدي، وليس فقط بمستويات الفائدة الحالية التي قد تتغير عالميا

علاوة على ذلك، يؤكد خبراء أن استقرار سعر الصرف يحتاج إلى تدفقات إنتاجية مستمرة، لأن الاعتماد على الأموال السريعة قد يؤدي إلى ضغوط جديدة عند حدوث أي موجة خروج المواطنين تحت ضغط الأسعار

لذلك، يظل المواطن المصري الطرف الأكثر تأثرا بأي تحولات اقتصادية، إذ تنعكس قرارات الفائدة وسعر الصرف وتكاليف الاستيراد مباشرة على أسعار السلع والخدمات ومستوى المعيشة

ومن ثم، فإن الأرقام الواردة في تقرير مورغان ستانلي لا تعكس فقط حسابات مالية، بل ترتبط بحياة ملايين المواطنين الذين يواجهون ضغوطا متزايدة بسبب التضخم وارتفاع تكاليف الحياة

كما أن استمرار الحديث عن المرونة الاقتصادية دون معالجة آثارها الاجتماعية يثير انتقادات واسعة، خاصة مع شعور قطاعات كبيرة بأن المؤشرات المالية لا تنعكس بصورة واضحة على واقعهم اليومي

وبالتالي، يبقى مستقبل الاقتصاد المصري مرتبطا بقدرة الدولة على الانتقال من إدارة الأزمات المؤقتة إلى بناء نموذج يعتمد على الإنتاج والاستثمار الحقيقي وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي